قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٣٣ لسنة ١٩٨٠

بشأن الموافقة على البروتوكول المالى بين جمهورية مصر العربية والجمهورية الفرنسية الموقع فى القاهرة بتاريخ ١٩٧٩/١٠/١٧

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور ؛

قـــرر :

(مادة وحيدة)

الموافقة على البروتوكول المالى بين جمهورية مصر العربية والجمهورية الفرنسية الموقع فى القاهرة بتاريخ ١٩٧٩/١٠/١٧ ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية فى أول ربيع الأول سنة ١٤٠٠ (١٩ يناير سنة ١٩٨٠)

أنور السادات

بروتوكول مـالى

بين

حكومة جمهورية مصر العربية

وحكومة الجمهورية الفرنسية

رغبة فى تقوية اواصر علاقات الصداقة والتعاون التقليدية بين البلدين ، اتفقت حكومة الجمهورية الفرنسية وحكومة جمهورية مصر العربية على إبرام البروتوكول الحالى التالية نصوصه :

مادة ١ — قيمة وهدف المعونات المـالية :

توافق الحكومة الفرنسية على أن تقدم لحكومة جمهورية مصر العربية تسهيلات ائتمانية بحد أقصى قدره ٥٨٠ مليون فرنك لتمويل شراء معدات وخدمات فرنسية مخصصة للمشروعات الصناعية المتفق عليها بين الطرفين .

وتتخذ هذه المعونات الشكل التالى :

ــ قروض من الخزانة العامة الفرنسية بحد أقصى ١٤٥ مليون فرنك .

ــ تسهيلات ائتمانية خاصة بحد أقصى قدره ٤٣٥ مليون فرنك .

مضمونة من الحكومة الفرنسية .

هــذه التمويلات مخصصة لتنفيذ المشروعات الصناعية المدرجة بالقائمة الملحقة بالبروتوكول الحالى .

مادة ٢ ــ طريقة استخدام المعونات المالية :

يتم التمويل المشار إليه فى المادة الأولى من البروتوكول بالنسبة للمشروعات المدرجة بالقائمة الملحقة عن طريق استخدام كل من قروض الخزانة العامة من ناحية ومن ناحية أخرى التسهيلات التجارية المضمونة :

(ا) تحدد قيمة السحب من قروض الخزانة العامة الفرنسية بـ ٢٥ ٪ من القيمة المستحقة السداد بفرنسا عن المشتريات من السلع والخدمات الفرنسية .

(ب) يقتصر استخدام قروض الخزانة العامة الفرنسية على تمويل الدفعات المسددة للموردين الفرنسيين والتى تكون مساوية لـ ٢٥ ٪ من قيمة السلع والخدمات التى من أصل فرنسى ــ ويجب ألا تقل الدفعة المسددة عند التعاقد عن ١٠ ٪ من القيمة السالفة الذكر .

(ج) تعطى التسهيلات الائتمانية الخاصة المضمونة باقى قيمة تمويل المشروعات بنسبة ٧٥ ٪ من القيمة واجبة السداد .

مادة ٣ ــ طرق وشروط التسهيلات الائتمانية :

(ا) تستحق على قروض الخزانة العامة فائدة مقدارها ٢,٥ ٪ بالنسبة للالتزام القائم وتستهلك خلال ٢٥ سنة على ٤٠ قسطا نصف سنوية متساوية متتالية يستحق أولها بعد ٦٦ شهرا من تاريخ مضى ثلاثة أشهر يجرى خلالها أول سحب أيا كانت قيمته .

(ب) تسرى الفائدة من تاريخ كل سحب وتحسب وتسدد فى نهاية كل نصف سنة .

(ج) يتم ابرام اتفاق بين البنك المركزى المصرى نيابة عن الحكومة المصرية وبنك كريدى ناشيونال Credit National نيابة عن الحكومة الفرنسية لتحديد طرق استخدام وسداد قروض الخزانة العامة الفرنسية .

(د) تسدد التسهيلات الائتمانية الخاصة المضمونة على ٢٠ قسطا نصف سنوى متتالى يستحق أولها بعد ٦ شهور من بدء تسليم المعدات والتجهيزات وفقا لشروط العقد التجارى أو الاتفاق المصرفى .

ويحدد نفس العقد أو الاتفاق الحد الأقصى للفترة التى تنقضى بين توقيع العقد وبدء سداد التسهيلات ويحدد أيضا سعر الفائدة المستحق الذى سيكون سائدا على هذه التسهيلات مضافا إليها قسط تأمين هذه التسهيلات لدى (الكوفاس) .

(هـ) العملة الحسابية وعملة السداد هى الفرنك الفرنسى .

مادة ٤ ــ أجل الاستخدام :

حتى يتسنى استخدام التسهيلات المنصوص عليها فى المادة (١) يجب أن تبرم العقود مع الموردين الفرنسيين فى موعد غايته ٣١ ديسمبر ١٩٨٠ .

ويجب ألا تقل قيمة العقد عن ١٠ مليون فرنك .

مادة ٥ ــ طريقة الاستخدام :

يتم تحديد الاستخدام النهائى لعقود المشروعات التى تمول فى نطاق البروتوكول الحالى والمشار إليها فى المادة الأولى بكتاب متبادل بين المستشار التجارى لدى سفارة فرنسا بالقاهرة نيابة عن السلطات الفرنسية المختصة ووزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادى بجمهورية مصر العربية ويتبع نفس أسلوب تبادل الخطابات عند الرغبة فى استبدال مشروعات جديدة بالمشروعات الموضحة بالقائمة المرفقة بالبروتوكول الحالى .

مادة ٦ ــ النقل والتأمين .

تحدد قيمة العقود التى تعقد فى نطاق هذا البروتوكول على أساس أسعار C.A.F. مع ذلك أن تمويل الشحن والتأمين يتم فى حدود النسبة الواردة فى المادة (٢) أعلاه عن طريق استخدام قروض الخزانة والتسهيلات الخاصة المضمونة وذلك فى حالة اتمام الشحن بواسطة الفرنسيين وفى حالة إبرام عقد التأمين لدى شركة فرنسية .

مادة ٧ ــ بدء سريان البروتوكول :

يسرى البروتوكول الحالى بمجرد تبادل المذكرات بين الحكومتين التى تفيد اتمام الإجراءات اللازمة فى هذا الشأن .

تم فى القاهرة فى ١٧ أكتوبر ١٩٧٩ من أصلين متطابقين باللغة الفرنسية .

عن حكومة جمهورية مصر العربية
عبد العزيز زهوى

عن حكومة الجمهورية الفرنسية
ميشيل لا جابيت

ملحق

قائمة بالمشروعات المتفق عليها من الطرفين والتى يمكن أن تستنفع من التسهيلات المتاحة طبقا للمادة الأولى من البروتوكول

عمليات للتمويل	مليون فرنك فرنسى
— معدات لتجديد شبكة التليفونات	١٠٠
— نظام المراقبة الجوية	١١٣,٢
— معدات لمحطة كهرباء شبرا الخيمة	١٠٦
— مخابز آلية	٢٦
— إقامة مصنع لإنتاج قطع من اللبن المزود بالبروتين	٢٣
— معدات لمحطة مياه الفسطاط	٤,٥
— معدات للاتصالات اللاسلكية لمحافظة الجيزة	٦,٣
— محطات رى لترعة السلام	٣٥
— معدات لمطار القاهرة (مبنى الركاب)	٢٦
— لمترو القاهرة	١٤٠
الإجمالى	٥٨٠

طبقا للقاعدة المحددة بالمادة الرابعة من البروتوكول الحالى .

القاهرة فى ١٧ اكتوبر ١٩٧٩

السيد الرئيس

"خلال مباحثاتنا من ١٥ إلى ١٧ أكتوبر ١٩٧٩ طلبتم سيادتكم الموافقة على مد أجل صلاحية البروتوكولات العادية المبرمة فى ٩ ديسمبر ١٩٧٦ ، ١٣ فبراير ١٩٧٨ ، ٦ أبريل ١٩٧٩ لمدة ستة اشهر أخرى.

أتشرف أن أؤكد لكم موافقة على هذه المدد وبناء على ذلك فإن تواريخ الصلاحية الجديدة المحددة لهذه البروتوكولات ستكون كما يلى ٣٠ يونية ١٩٨٠ ، ٣٠ سبتمبر ١٩٨٠ ٣١ ديسمبر ١٩٨٠ على التوالى .

أرجو التكرم باحاطتى علما باستلام هذا الكتاب .

وتفضلو بقبول فائق الاحترام ؛

رئيس الوفد الفرنسى
فيليب لاجايت

إلى السيد /عبد العزيز زهوى
رئيس الوفد المصرى

القاهرة فى ١٧ اكتوبر ١٩٧٩

السيد / الرئيس

لقد تسلمت هذا اليوم كتابكم وهذا نصه :

" خلال مباحثاتنا من ١٥ إلى ١٧ أكتوبر ١٩٧٩ طلبتم سيادتكم الموافقة على مد أجل صلاحية العمل بالبروتوكولات العادية المبرمة فى ٩ ديسمبر ١٩٧٦ ، ١٣ فبراير ١٩٧٨ ، ٦ أبريل ١٩٧٩ لمدة ستة أشهر آخرى .

أتشرف بأن أؤكد لكم موافقتى على هذا المد وبناء على ذلك فإن تواريخ الصلاحية الجديدة المحددة لهذه البروتوكولات ستكون كما يلى :

٣٠ يونية ١٩٨٠ ، ٣٠سبتمبر سنة ١٩٨٠ ، ٣١ ديسمبر ١٩٨٠ على التوالى .

أرجو التكرم بأحاطتى علما باستلام هذا الكتاب .

أرجو التكرم بالاحاطة بإننى تسلمت هذا الكتاب .

وتفضلوا ياسيادة الرئيس بقبول فائق الاحترام ؛

رئيس الوفد المصرى
عبد العزيز زهوى

إلى السيد/فيليب لاجاييت
رئيس الوفد الفرنسى

القاهرة فى ١٧ أكتوبر ١٩٧٩

السيد الرئيس

"خلال مفاوضاتنا اليوم اعلمتونى بالاهتمام الذى توليه السلطات المصرية لعدة مشروعات للتنمية ذات الاهمية القصوى والتى تشرف عليها شركات فرنسية بالاضافة إلى القائمة المرفقة بالبروتوكول المالى المبرم بتاريخ اليوم .

أتفق الوفدان ، بعد أجراء أختيار أولى لهذه المشروعات ، أن يدونا قائمة موضوعة لاتفاق موحد ومرفقة بهذا الكتاب المتبادل العالى . يمكن تمويل هذه المشروعات بعد دراستها حالة بحالة بمعرفة جهات التمويل المختصة وحسب أهميتها الخاصة من التسهيلات الائتمانية الخاصة المضمونة من الكوفاس بالشروط المعتادة لهذه التسهيلات الائتمانية وبخاصة فيما يتعلق بالضمانات الحكومية أو المصرفية ومع مرعاة الاتفاقات الدولية السارية .

إرجو التكرم باحاطتى بتسلمكم هذا الكتاب ."

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،

رئيس الوفد الفرنسى
فيليب لاجايت

السيد / عبد العزيز زهدى
رئيس الوفد المصرى

الملحق

عمليات	قيمة المشروع بالمليون فرنك فرنسى
معدات لسكك حديد مصر	١٥٠
معدات تجديد شبكة التليفونات	٨٥
توريد أتوبيسات ولوارى	٧٥
معدات لوزارة الكهرباء	١٠٠
مصانع للطوب	٤٠
مخابز آلية	٥٠
معدات لتجديد مصانع النسيج	١٠٠

القاهرة فى ١٧ أكتوبر سنة ١٩٧٩

السيد الرئيس

لقد وصلنى هذا اليوم كتابكم وهذا نصه :

" خلال مفاوضاتنا اليوم أعلمتونى بالاهتمام الذى توليه السلطات المصرية لعدة مشروعات للتنمية ذات الأهمية القصوى والتى تشرف عليها شركات فرنسية بالإضافة إلى القائمة المرفقة بالبروتوكول المالى المبرم بتاريخ اليوم .

أتفق الوفد بعد إجراء أختبار أولى لهذه المشروعات أن يدونا قائمة موضوعة لاتفاق موحد ومرفقة بهذا الكتاب المتبادل الحالى يمكن تمويل هذه المشروعات بعد دراستها حالة بحالة بمعرفة جهات التمويل المختصة وبحسب أهميتها الخاصة من التسهيلات الائتمانية الخاصة المضمونه من الكوفاس بالشروط المعتاده لهذه التسهيلات الائتمانية وبخاصة فيما يتعلق بالضمانات الحكومية أو المصرفية ومع مراعاة الاتفاقات الدولية السارية .

أرجو التكرم باحاطتى بتسليم هذا الكتاب " .

أرجو التكرم بالاحاطة بأننى قد تسلمت هذا الكتاب .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام "

رئيس الوفد المصرى
عبد العزيز زهوى

السيد / فليب لاجايت
رئيس الوفد الفرنسى

ملحق

عمليات	قيمة المشروع بالمليون فرنك فرنسى
معدات لسكك حديد مصر	١٥٠
معدات لتجديد شبكة التليفونات	٨٥
توريد أتوبيسات ولوارى	٧٥
معدات لوزارة الكهرباء	١٠٠
مصانع الطوب	٤٠
مخابز آلية	٥٠
معدات لتجديد مصانع النسيج	١٠٠

القاهرة فى ١٧ أكتوبر سنة ١٩٧٩

السيد الرئيس ـ

" خلال مفاوضاتنا أيام ١٥ ، ١٦ ، ١٧ أكتوبر ١٩٧٩

توصلنا إلى إعادة تخصيص جزء من التسهيلات الواردة فى بروتوكول ٦ أبريل ١٩٧٩ فيما يلى :

١١٣,٢ مليون فو نك فرنسى السابق تخصيصها لمشروع المراقبة الجوية سوف يعاد تخصيصها لمشروع القطارات السريعة وبذلك يكون هناك رصيد متبقى تبلغ قيمته (١١,٨ مليون فرنك فرنسى) من التسهيلات السابق تخصيصها لمشروع المراقبة الجوية سوف تظل مخصصه لنفس المشروع .

أرجو التكرم بأحاطتى علما بتعزيز موافقة حكومتكم على طلبكم .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ياسيادة الرئيس.

رئيس الوفد الفرنسى
فيليب لاجايت

إلى السيد / عبدالعزيز زهوى
رئيس الوفد المصرى

القاهرة فى ١٧ أكتوبر ١٩٧٩

السيد / الرئيس

لقد تسلمت اليوم كتابكم وهذا نصه :

خلال مفاوضاتنا أيام ١٥ ، ١٦ ، ١٧ أكتوبر ١٩٧٩ توصلنا إلى إعادة تخصيص اجزء من التسهيلات الواردة فى بروتوكول ٦ إبرايل ١٩٧٩ كما يلى :

١١٣,٢ مليون فرنك فرنسى السابق تخصيصها لمشروع المراقبة الجو ية سوف يعاد تخصيصها لمشروع القطارات السريعة وبذلك يكون هناك رصيد متبقى قدره ١١,٨ مليون فرنك فرنسى من التسهيلات السابق تخصيصها لمشروع المراقبة الجوية سوف تظل مخصصة لنفس المشروع .

أرجو التكرم باحاطتى علما بتعزيز موافقة حكومتكم على ماسبق .

لى الشرف أن أؤكد لسيادتكم موافقة حكومتى على كل ما سبق .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،

رئيس الوفد المصرى
عبد العزيز زهوى

إلى السيد / فيليب لاجايت

السيد الرئيس

أثناء مفاوضاتنا فى ١٥، ١٧ أكتوبر ١٩٧٩ تناقشنا فى موضوع تمويل المرحلة الأولى من مشروع مترو القاهرة .

وقد ذكرتكم بالاقتراحات المبينة فى المكتب المتبادلة بتاريخ ٦ أبريل ١٩٧٩ وحددت لكم النقاط التالية :

١ ــ يصل تمويل قروض الخزانة العامة والتسهيلات الخاصة المضمونة إلى مبلغ أقصاه ٧١٥ مليون فرنك تتكون من ٢٦٥ مليون فرنك مخصص للمعدات والخدمات الفرنسية و ٤٥٠ مليون فرنك للمساهمة فى أعمال الانشاءات المدنية .

٢ ــ يمكن أن تحدد النسبة المئوية لقروض الخزانة العامة لتمويل الجزء المخصص للمعدات والخدمات الفرنسية بـ ٢٣٪ وهى النسبة التى حددت بمقتضى اتفاق استثنائى.

٣ ــ تصل النسبة المئوية لقروض الخزانة العامة المتاحة على ثلاث شرائح سنوية طبقا للبروتوكول الموقع بتاريخ اليوم والبروتوكولين العاديين التاليين لتمويل الجزء المخصص لأعمال الإنشاءات المدنية إلى ٢٥٪ وقد ذكرتكم أنه على أى الأحوال فإن الحكومة الفرنسية لا تستطيع مواجهة تمويل المكون المحلى للمشروع من قروض الخزانة أو من التسهيلات الخاصة المضمونة وأن الأقتراحات التالية والتى تعتبر مجهودا استثنائيا وحدا أقصى للقبول من الحكومة الفرنسية وذلك نتيجة للاهتمام الملحوظ من جانب سلطات الدولتين والتعاون فى هذا المشروع الخاص لاتعتبر سارية إلا فى حالة أن يكون تمويل الجزء المحلى غير مرتبط بقرض من الخزانة أو تسهيلات خاصة مضمونة .

لقد حددت لى أن مكونات التمويل تكون مقبولة من جانب الحكومة المصرية فى حالتين :

(١) النسبة المئوية لقروض الخزانة يجب أن تصل إلى ٥٠٪ .

(٢) هذه التمويلات يجب أن تغطى أيضا المكون المحلى كاملا .

والحكومة المصرية تأمل فى تطبيق النسبة المئوية لقروض الخزانة العامة التى تخصص لهذه المرحلة الأولى من مشروع المترو على المراحل اللاحقة وذلك إذا ما قررت الحكومة المصرية تنفيذها واسنادها إلى شركات فرنسية .

وقد حددت لك أنه فى حالة المراحل اللاحقة التى يعتبر قرار بدء تنفيذها بعيدا وترتفع تكاليفها كثيرا فأنه من غير المستطاع أخذ قرار بالنسبة للتمويل المفضل للمراحل اللاحقة أو بالنسبة لشروط هذه التمويلات .

لهذا فقد دونت أنه فى إطار أوضاع ١٥ نوفمبر ١٩٧٦ فان السلطات المصرية ستشرع فى طرح مناقصة عالمية بالنسبة للمرحلة الأولى من المشروع والتى تتضمن العروض فيها على جميع أعمال المرحلة الأولى المذكورة وأن تشتمل أيضا على ارتباط ثابت للتمويل .

وفى حالة أجراء هذه المناقصة فإن السلطات المصرية تحتفظ لافضل شركة فرنسية بسلطة مراجعة هذه الشروط .

أكون شاكرا تفضلكم موافاتى بموافقة حكومتكم على بنود هذا الكتاب .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،

رئيس الوفد الفرنسى

فيليب لاجاييت

إلى السيد / عبد العزيز زهوى

رئيس الوفد المصرى

السيد الرئيس

لقد تسلمت هذا اليوم كتابكم وهذا نصه :

أثناء مفاوضاتنا فى ١٥، ١٧ أكتوبر ١٩٧٩ تناقشنا فى موضوع تمويل المرحلة الأولى مشروع مترو القاهرة .

وقد ذكرتكم بالاقتراحات المبينة فى الكتب المتبادلة بتاريخ ٦ أبريل ١٩٧٩ وحددت لكم النقاط التالية :

١ ــ يصل تمويل قروض الخزانة العامة والتسهيلات الخاصة المضمونة إلى مبلغ أقصاه ٧١٥ مليون فرنك تتكون من ٢٦٥ مليون فرنك مخصص للمعدات والخدمات الفرنسية و ٤٥٠ مليون فرنك للمساهمة فى أعمال الأنشاءات المدنية .

٢ ــ يمكن أن تحدد النسبة المئوية لقروض الخزانه العامة لتمويل الجزء المخصص للمعدات والخدمات الفرنسية بـ٣٣ ٪ وهى النسبة التى حددت بمقتضى اتفاق استثنائى .

٣ ــ تصل النسبة المئوية لقروض الخزانة العامة المتاحة على ثلاثه شرائح سنويه طبقا للبروتوكول الموقع بتاريخ اليوم والبروتوكولين العاديين التاليين لتمويل الجزء المخصص لأعمال الانشاءات المدنية إلى ٢٥ ٪ وقد ذكرتكم أنه على أى الأحوال فان الحكومة الفرنسية لاتستطيع مواجهة تمويل المكون المحلى للمشروع من قروض الخزانه أومن التسهيلات الخاصة المضمونه وأن الاقتراحات التالية والتى تعتبر مجهودا استثنائياوحد أقصى للقبول من الحكومة الفرنسية وذلك نتيجة للاهتمام الملحوظ من جانب سلطات الدولتين والتعاون فى هذا المشروع الخاص لا تعتبر سارية إلا فى حالة أن يكون تمويل الجزء المحلى غير مرتبط بقرض من الخزانة أو تسهيلات خاصة مضمونه .

لقد حددت لى أن مكونات التمويل تكون مقبولة من جانب الحكومة المصريه فى حالتين :

(أ) النسبة المئوية لقروض الخزانة يجب أن تصل إلى ٥٠ ٪.

(٢) هذه التمويلات يجب أن تعطى أيضا المكون المحلى كاملا .

والحكومة المصرية تأمل فى تطبيق النسبة المئوية لقروض الخزانة العامة التى تخصص لهذه المرحلة الأولى من مشروع المترو على المراحل اللاحقة وذلك إذا ما قررت الحكومة المصرية تنفيذها واسنادها إلى شركات فرنسية .

وقد حددت لك أنه فى حالة المراحل اللاحقة التى يعتبر قرار بدء تنفيذها بعيدا وترتفع تكاليفها كثيرا فأنه من غير المستطاع أخذ قرار بالنسبة للتمويل المفضل للمراحل اللاحقة أو بالنسبة لشروط هذه التمويلات .

لهذا فقد دونت فى إطار أوضاع مذكرة ١٥ نوفمبر ١٩٧٦ فأن السلطات المصرية ستشرع فى طرح مناقصة عالمية بالنسبة للمرحلة الأولى من المشروع والتى تتضمن العروض فيها على جميع أعمال المرحلة الأولى المذكورة وأن تشمل أيضا على ارتباط ثابت للتمويل .

وفى حالة اجراء هذه المناقصة فإن السلطات المصرية تحتفظ لأفضل شركة فرنسية بسلطة مراجعة هذه الشروط .

لى الشرف أن أؤكد لسيادتكم موافقة حكومتى على بنود هذا الكتاب .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ياسيادة الرئيس .

رئيس الوفد المصرى
عبد العزيز زهوى

إلى السيد / فيليب لاجايت

وزارة الخارجية

قــرار

وزير السياحة والطيران المدنى
ووزير الدولة للشئون الخارجية بالنيابة

بعد الاطلاع على قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣ لسنة ١٩٨٠ الصادر بتاريخ ١٩/١/١٩٨٠ بشأن الموافقه على البروتوكول المالى بين جمهورية مصر العربية والجمهورية الفرنسية الموقع فى القاهرة بتاريخ ١٧/١٠/١٩٧٩ ؛

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ٢٣/٢/١٩٨٠ ؛

قــرر :

مادة وحيدة : ينشر فى الجريدة الرسمية البروتوكول المالى بين جمهورية مصر العربية والجمهورية الفرنسية الموقع فى القاهرة بتاريخ ١٧/١٠/١٩٧٩ .

ويعمل به اعتبارا من ٢٧/٣/١٩٨٠

تحريرا فى ١٧ جمادى الأولى سنة ١٤٠٠ (٣ أبريل سنة ١٩٨٠)

د . محمود أمين عبد الحافظ